



## كلمة

ممثلاً حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه

سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح  
رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله

في الدورة الثانية والسبعين  
للجمعية العامة للأمم المتحدة

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الأربعاء ٢٩ ذو الحجة ١٤٣٨ هـ  
الموافق 20 سبتمبر 2017 م



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،  
أصحاب الفخامة والمعالي ،،  
السيد الأمين العام ،،  
السيدات والسادة الحضور ،،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يطيب لي بداية ان أتقدم باسم حكومة وشعب دولة الكويت بخالص  
التعاني والتبريكات لشخصكم ولجمهورية سلوفاكيا الصديقة لانتخابكم رئيسا  
للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكدا لكم دعم  
الكويت الكامل لكل ما من شأنه تسهيل مهام أعمالكم والمسؤوليات الملقاة  
على عاتقكم ، وثقتنا التامة بأنكم أهل لها وأن خبراتكم في القضايا الدولية  
ستساهم في إدارتكم لأعمال دورة الجمعية العامة ، وأود كذلك أن انتهز هذه  
المناسبة لأعرب عن خالص تقديري للجهود البارزة التي بذلها سلفكم السفير  
بيتر تومسون ، خلال ترؤسه أعمال الدورة السابقة باقتدار ونجاح .

كما أود أن انتهز هذه المناسبة لأهنئ معالي الأمين العام أنطونيو  
غوتيرش على الثقة المستحقة التي نالها من قبل المجتمع الدولي ، وبلده  
الصديق جمهورية البرتغال ، بانتخابه أمينا عاما للأمم المتحدة ، متمنين له  
التوفيق والسداد في خدمة أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنجاح



بتحقيق مساعيها الرامية لتعزيز التعايش السلمي وحفظ السلم والأمن  
الدوليين ، وتعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات بما في ذلك متابعة  
تنفيذ اهداف وغايات التنمية المستدامة .

ولا يفوتنا أن نثمن الدور الحيوي والفعال الذي بذله سلفه السيد بان  
كي مون خلال السنوات العشر الماضية ، والانجازات الكبيرة التي تحققت  
أثناء فترة ولايته كاتفاق تغير المناخ واعتماد أهداف التنمية المستدامة  
وغيرها من الإنجازات المتميزة .

السيد الرئيس ،،،

انطلاقا من إيمان دولة الكويت الراسخ بالدور الحيوي والفاعل الذي  
تقوم به منظمة الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها ووكالاتها وبرامجها لمواجهة  
التحديات والمخاطر العالمية المتزايدة فإننا نرحب بالمقترحات والخطط التي  
قدمها الأمين العام لإعادة هيكلة الأمانة العامة بهدف تعزيز فعاليتها  
وكفاءتها لضمان اتساق وانسجام أنشطتها في مجال حفظ السلم والأمن  
الدوليين ، ومتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة .

كما نجدد دعوتنا إلى ضرورة إصلاح مجلس الأمن بما يعكس الواقع  
الدولي الجديد ويعزز مصداقيته وشرعيته ، ويضمن تمثيلا عربيا دائما  
يتناسب مع عدد الدول العربية ومساهماتها في دعم مختلف أنشطة الأمم  
المتحدة .



إن ما يبعث على القلق هو ما نشهده من تحديات ومخاطر في مناطق مختلفة من عالمنا كانتشار ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب ومخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديد باستخدامها وانتهاك حقوق الانسان كما يحدث حاليا لحقوق أقلية الروهينغا المسلمة في ماينمار التي ندعو إلى الوقف الفوري لجميع أعمال القمع التي تمارس ضدهم ، ومنحهم حقوقهم في المواطنة والعيش الكريم .

إن موقف دولة الكويت مبدئي وثابت في إدانة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره وتأييد كافة الإجراءات والتدابير الدولية لمكافحة الإرهاب والقضاء على التنظيمات الإرهابية ، كما تساهم دولة الكويت بشكل كبير بتقديم الدعم اللوجستي للتحالف الدولي لمحاربة الجماعات المتطرفة .

ومما لا شك فيه أن ممارسات ما يسمى بتنظيم داعش تنتهك أبسط مبادئ حقوق الانسان وخلفت كوارث إنسانية تنذر في حال عدم مواجهتها وتجفيف منابع تمويلها الى تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين.

ومن المؤسف أن لمنطقة الشرق الأوسط النصيب الأكبر من التحديات مع تعدد الأسباب وتنوع الوسائل ، الأمر الذي يستوجب تضافر الجهود الدولية لمواجهة هذه الظواهر الخطيرة والتركيز على معالجة جذورها لينعم العالم بالأمان والاستقرار ، كون تلك التحديات والمخاطر تهدد صميم الأمن والسلم الدوليين والتي غالبا ما يكون المدنيون ضحاياها.



السيدات والسادة ،،،

يواجه العراق الشقيق تحديات أمنية وسياسية واقتصادية كبيرة وأبرزها مواجهته ومكافحته للتنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة ، التي تحاول استغلال تعاليم الدين الإسلامي وتشويه العقيدة الإسلامية لتحقيق مآرب وأغراض غير مشروعة هدفها إشاعة الفوضى وإثارة الفتن والتحريض على الكراهية والتطرف .

وهنا نتقدم بالتهنئة للحكومة العراقية وللشعب العراقي على الانتصارات التي تحققت قواتها على الأرض في محاربة تنظيم داعش وتحريرها العديد من المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة التنظيم ، ونأمل بأن تستمر هذه الانتصارات لتحرير كافة المناطق المتبقية وتسهم في تعزيز جهود المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي بما يؤدي إلى استعادة الامن والاستقرار والمحافظة على وحدة العراق واستقلاله وسيادته وتهيئة الظروف الملائمة للبدء بجهود إعادة البناء والإعمار وإعادة النازحين الى مناطقهم .

وفي هذا السياق واستجابة لدعوات تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية تعزم دولة الكويت وبالتعاون والتنسيق مع العراق والمجتمع الدولي استضافة مؤتمر دولي للمانحين العام المقبل لإعادة اعمار المناطق المهتدة من تنظيم داعش. ونجدد هنا التزامنا بتقديم كافة أشكال الدعم لمساعدة



العراق على إنهاء تنفيذ كافة الالتزامات المتبقية التي نصت عليها قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، وبما يساعد العراق على استعادة دوره ومكانته الإقليمية والدولية .

السيد الرئيس ،،،

يصادف العام الحالي مرور خمسين عاما على احتلال الأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ ، تلك القضية العربية التي تشبعت قرارات أممية، ومبادرات دولية وإقليمية دون أن تجد طريقا للتنفيذ بسبب تعنت سلطة الاحتلال الإسرائيلي ، ورفضها الصريح والسافر لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، وأخرها قرار مجلس الامن ٢٣٣٤ الذي أكد بان تلك الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية غير قانونية وغير شرعية ، وطالب بوقفها كونها تقوض فرص التوصل إلى سلام دائم وعادل وشامل .

إن دولة الكويت تؤكد إدانتها للانتهاكات الإسرائيلية التي حدثت مؤخرا في الحرم القدسي الشريف في محاولة جديدة لتغيير الوضع التاريخي القائم ، وترفض رفضا قاطعا جميع السياسات والخطط والممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف تهويد المدينة المقدسة وطمس هويتها العربية ، والإخلال بتركيبتها السكانية وعزلها عن محيطها الفلسطيني ، وتعتبر هذه الانتهاكات تهديدا صارخا للسلام والأمن الدوليين



ومخالفا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة لعام  
١٩٤٩ .

ومن هذا المنطلق نناشد المجتمع الدولي ممثلاً بمجلس الامن  
بضرورة الالتزام بمسؤولياته ، ومواصلة الضغط على إسرائيل لتنفيذ  
قرارات الشرعية الدولية بما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على  
كامل حقوقه السياسية المشروعة والاعتراف بدولته المستقلة على أرضه  
وعاصمتها القدس الشرقية وفق حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧ ، ووفق  
مبدأ الأرض مقابل السلام ، ومبادرة السلام العربية .

السيد الرئيس ،،،

من المؤسف بأنه منذ بدء الأزمة في سوريا ، ونحن نستعرض أرقاماً  
وحقائق مفزعة للصراع الدائر مما يؤكد ان الدمار هو العنوان الرئيسي لما  
يجري في سوريا والذي لا يمكن تقييم وحصر أثاره الاقتصادية  
والاجتماعية والإنسانية ، لكنها وبكل أسف ستساهم في ضياع مستقبل جيل  
كامل من أبناء الشعب السوري الشقيق ، فأعداد القتلى تجاوزت الـ ٤٠٠  
ألف ، وما يقارب ١٢ مليون شخص ما بين نازح ولاجئ ، ودمار هائل في  
الممتلكات والبنى التحتية في اغلب المحافظات .

وقد قامت دولة الكويت وانطلاقاً من مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية،  
باستضافة ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا



في الأعوام ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، كما شاركت في رئاسة المؤتمر الدولي الرابع للمانحين الذي عقد في لندن شهر فبراير عام ٢٠١٦ ، والمؤتمر الدولي الخامس للمانحين في بروكسل الذي عقد في ابريل ٢٠١٧ ، وقدمت بلادي مساهمات طوعية خلال تلك المؤتمرات تقدر بمليار وستمائة مليون دولار ، وتم تسليم الجزء الأكبر منها لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بالشأن الإنساني .

إن المسارين السياسي والإنساني لمشهد الصراع في سوريا ، وعلى الرغم من الجهود المبذولة خلالهما ، إلا أنهما لم يغيرا كثيرا من الواقع ، وهو ما جعلنا على يقين أكثر من أي وقت مضى بأن قناعاتنا ومواقفنا منسجمة مع ما كنا ندعو إليه منذ البداية ، وهو عدم وجود أي حل عسكري لهذه الأزمة.

إن وتيرة المسار السياسي ما زالت بطيئة ، فمنذ صدور بيان جنيف الأول في ٢٠١٢ ، الذي شهد لاحقا اختلافات حادة في تفسير ما جاء فيه ، شهدنا سبعة جولات للمحادثات السورية في جنيف على مدى خمس سنوات بين مختلف الأطراف دون تحقيق تقدم يذكر ، وهو ما يستوجب تكثيف العمل لجمع أطراف الصراع في حوار مباشر يهدف إلى إيجاد تسوية سلمية وفقا لما نصت عليه قرارات مجلس الأمن وعلى وجه الخصوص القرار





٢٢٥٤ بما يؤدي إلى إيجاد واقع سياسي تتوافق عليه جميع مكونات الشعب السوري يحافظ على وحدة واستقلال سوريا وسيادتها ويحقق طموحات الشعب السوري المشروعة .

السيدات والسادة ،،،

يمر اليمن الشقيق بمرحلة صعبة في تاريخه ، فالصراع ما زال مستمرا منذ انقلاب ميليشيات الحوثيين واتباع الرئيس السابق على السلطة الشرعية ورفضهم تنفيذ قرارات مجلس الأمن والمبادرات الدولية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية .

ونجدد هنا الالتزام الكامل بوحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية والتأكيد على دعم ومساندة الشرعية الدستورية في اليمن ، كما نؤكد على ان الحل السياسي في اليمن يستند إلى المرجعيات الثلاث المتفق عليها وهي المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى وجه الخصوص القرار ٢٢١٦ .

وقد بذلت دولة الكويت جهودا كبيرة من أجل تسوية النزاع سلميا في اليمن ، حيث استضافت على مدى أكثر من ثلاثة أشهر العام الماضي المشاورات السياسية بين الأطراف اليمنية برعاية الأمم المتحدة، انطلاقا من حرصها على استقرار اليمن الشقيق .



هذا ونؤكد استعدادنا مجددا لاستضافة الاشقاء اليمنيين للتوقيع على اتفاق نهائي متى ما تم التوصل إليه بين الأطراف اليمنية ، ونجدد الدعم لجهود الأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة يحول دون استمرار معاناة شعبه الذي يواجه أوضاعا إنسانية واقتصادية صعبة .

وعلى الصعيد الإنساني ، لم تغفل دولة الكويت الاحتياجات الإنسانية للشعب اليمني في ظل الأوضاع الإنسانية القاسية التي يواجهها واستمرت على مدى سنوات بتقديم المساعدات الإنسانية ، كما شاركت بفعالية في المؤتمر رفيع المستوى بشأن خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، والذي عقد في جنيف شهر أبريل الماضي ، وتعددت خلال ذلك المؤتمر بتخصيص مبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي ونحن نؤمن بأن الحل الأمثل لمعالجة هذه الأوضاع الإنسانية يتطلب إعادة الأمن والاستقرار في اليمن بما يصون سيادته ووحدة أراضيه .

السيدات والسادة ،،،

على الصعيد الإقليمي وفي إطار الجهود والمساعي التي تبذلها دولة الكويت لترسيخ قواعد حسن الجوار ، فإننا نجدد دعوتنا إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية للاستجابة إلى المساعي الرامية إلى اتخاذ تدابير جادة لبناء الثقة وإرساء علاقات قائمة على التعاون والاحترام المتبادل والمصالح



المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ونبذ الممارسات التي تهدد امن واستقرار المنطقة ، وتتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والالتزام بقرارات الشرعية الدولية بما يوجه الجهود والإمكانات لمجالات البناء والتنمية لكي تنعم جميع شعوب المنطقة بالأمن والسلام والرفاه .

السيدات والسادة ،،،

يواجه جدول اعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، تحديات كبيرة بسبب الأنماط السلوكية الخاطئة للإنسان على مر العصور ، إضافة الى اثار الكوارث الطبيعية والاحتباس الحراري الأمر الذي يضاعف من مسؤوليتنا الدولية ، حيث أصبح من واجبنا بذل كل ما بوسعنا لتنفيذه بشكل شامل ، الأمر الذي يتطلب منا جميعا تعزيز آليات الشراكات الإنمائية لمواكبة المتطلبات والاحتياجات ، حيث سيشكل الوفاء بالتزاماتنا الدولية والتضامن على الصعيد العالمي انطلاقة حقيقية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة ، بهدف القضاء على جميع أشكال الفقر والتصدي لآثار تغير المناخ في سياق اتفاق باريس التاريخي باعتباره أحد أكبر العوائق لبلوغ التنمية المستدامة وذلك وفق مبدأ المسؤولية المشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار تباين المسؤوليات والأعباء .



وتمضي دولة الكويت قدما بخطى ثابتة نحو المستقبل الذي نصبو إليه بقيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه ، في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، واضعة إياه نصب أعينها باعتبارها أولوية لكافة الخطط والبرامج الوطنية بمشاركة كافة طاقات المجتمع والشركاء والذي جسده بلادي برؤيتها الوطنية التنموية المستقبلية لـ " كويت جديدة " بحلول عام ٢٠٣٥ عبر سبع ركائز أساسية تهدف الى تحويل الكويت الى مركز إقليمي رائد مالي وتجاري وثقافي ومؤسسي .

لقد حرصت دولة الكويت على تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية تجاه تحقيق التنمية بمختلف ابعادها الاقتصادية ، الاجتماعية، البيئية ، حيث قطعنا شوطا طويلا في طريق تنفيذ المبادرات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه ، للنهوض بالشراكات الدولية والتي تأتي معززة لتاريخ الكويت المتواصل من العمل الإنمائي والإنساني ، حيث لم تدخر الكويت جهدا في مساعيها الرامية إلى تقديم المساعدات التنموية للدول النامية والدول الأقل نموا والبالغ عددها مائة وست دول حتى اليوم من خلال مؤسساتها المختلفة وأبرزها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن طريق تقديم المنح والقروض الميسرة لإقامة مشاريع البنى التحتية في الدول النامية وقد بلغت قيمة هذه المساعدات أكثر من ضعف النسبة المنفق عليها دوليا .



السيد الرئيس ،،،

السيدات والسادة ،،،

قبل أن أختتم كلمتي اسمحوالي بأن أعبر لكم جميعا عن امتنان وشكر حكومة وشعب دولة الكويت، للثقة التي منحتموها لبلادي بانتخابها عضوا غير دائم في مجلس الامن لعام ٢٠١٨-٢٠١٩ ، وذلك خلال الانتخابات التي عقدت في شهر يونيو الماضي .

بعد قرابة الأربعين عاما منذ تولي دولة الكويت لأول عضوية غير دائمة لها في مجلس الأمن عامي ١٩٧٨-١٩٧٩ ، نعود اليوم لنجدد التزامنا بتعزيز دور مجلس الامن في صيانة السلم والأمن الدوليين وفي منع نشوب الصراعات ، ودعم جهود الوساطة والمسااعي المبذولة لحل النزاعات بالوسائل السلمية ، وتفعيل دور المجلس ، ودعم الجهود الرامية لإضفاء المزيد من الشفافية على عمله ، وتعزيز مشاركة الدول الصغيرة في أعمال الأمم المتحدة وأجهزتها .

وسنسعى جاهدين لدعم وتفعيل الاستجابة الدولية لأزمات المهاجرين واللاجئين والنازحين وجميع الأزمات الإنسانية الناجمة عن الحروب والصراعات التي تفاقمت في السنوات الأخيرة ، آمليين أن يعم الأمن والسلام في العالم أجمع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،